الأمم المتحدة

A/76/332/Add.11

الجمعية العامة

Distr.: General
27 September 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البند 8 من جدول الأعمال

المناقشة العامة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

عملا بالمقرر 573/75 المؤرخ 14 تموز/يوليه 2021، يشرفني أن أعمم هذه الوثيقة التجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات عن طريق البيانات المسجلة سلفا أثناء المناقشة العامة والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُعرض فيه البيان المسجل سلفا في قاعة الجمعية العامة.

وقد أُدلي بالبيانات الواردة في هذه الوثيقة صباح يوم الإثنين، 27 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة السادسة عشرة للجمعية العامة (انظر A/76/PV.16). وتتضمن الوثيقة A/76/332 والإضافات من 1 إلى 12 لهذه الوثيقة البيانات التي أدلي بها في الجلسات الثالثة والرابعة والسادسة والسابعة، وفي الجلسات من التاسعة إلى السابعة عشرة للجمعية العامة (A/76/PV.3 و A/76/PV.4 و A/76/PV.6 و A/76/PV.7 و A/76/PV.9-A/76/PV.17).

وفقاً للمقرر 573/75، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقدها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة سلفا المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى estatements@un.org.

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

أيسلندا (انظر أيضا A/76/PV.16، المرفق الأول)

خطاب السيد غودلوغور تور توردارسون، وزير الخارجية والتنمية الدولية في جمهورية أيسلندا

أدلي به يوم الإثنين، 27 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة السادسة عشرة للجمعية العامة

السيد الرئيس، أصحاب الدولة والمعالي والسعادة، السيدات والسادة،

بينما نجتمع لمناقشة حالة الشؤون العالمية، قد تبدو تحديات اليوم هائلة ويكاد يكون من المستحيل التغلب عليها.

ومع ذلك، وكوني متفائلا ومؤمنا قويا بالتعاون المتعدد الأطراف، فقد أكدت في رسائلي التي بعثتها إلى الجمعية العامة على مدى السنوات الخمس الماضية على أهمية رؤية عالم الفرص، وإمكانات تعاوننا. ورسالتي اليوم لا تختلف عن ذلك: لا يمكننا أن ندع التحديات العالمية تفرقنا. بل على العكس من ذلك، يجب علينا جميعا أن نتحد.

ولدينا عملنا المحدد لنا. وفي مختلف أنحاء العالم، كثيرا ما يتم تجاهل الدعوات إلى حقوق الإنسان والسلام والاستقرار. ولم يعد خطر تغير المناخ ظاهرة بعيدة: إنه هنا، ويزداد حدة.

ولكن لا يمكننا الاستجابة والتعافي إلا معا. ولبناء كوكب أكثر عدلا وسلاما لنا جميعا، نحتاج إلى أن تتحد جميع الأمم، أممنا المتحدة.

سيدي الرئيس،

بينما نطوي صفحة في معظم البلدان المتقدمة النمو في معركتنا ضد كوفيد-19، لا يمكن قول الشيء نفسه عن كل العالم. ومن الأهمية بمكان أن نعمل معا لضمان وصول اللقاحات إلى جميع البلدان والشعوب – الغنية والفقيرة – وفي أقرب وقت ممكن. وهذه ليست مسألة أساسية للتضامن العالمي فحسب، بل إنها أيضا في مصلحتنا جميعا.

وأيسلندا ملتزمة التزاما راسخا بالدور الذي تقوم به. وقد ساهمنا بالفعل بمليار كرونة أيسلندية في مرفق كوفاكس وبدأنا في تقاسم اللقاحات من خلال نفس الآلية.

لقد علمتنا الجائحة أننا معا أقوى من كوننا متفرقين.

كما كشفت عن مخاطر الانعزالية والتضليل وعدم الثقة.

وينبغي ألا تضيع هذه الدروس سدى. ومن الأهمية بمكان أن نظهر القوة والأمانة اللازمتين للتعلم، سواء من نجاحاتنا أو إخفاقاتنا، من أجل منع الأزمات المقبلة بهذا الحجم والاستعداد لها والاستجابة لها على نحو أفضل.

سيدي الرئيس،

في حين أن عواقب الجائحة كانت كارثية على عالمنا، فإن آثار تغير المناخ ستكون أسوأ من ذلك.

إن العلم والدلائل واضحة ورصينة، والخطط موجودة بالفعل. نحن بحاجة إلى الاستجابة الآن والوفاء بالتزاماتنا من باريس ونحن نوجه أنظارنا إلى غلاسكو.

ومن جانبنا، فإن طموح أيسلندا هو تجاوز التزامات باريس.

ويشمل ذلك خفض انبعاثات غازات الدفيئة بأكثر من النصف بحلول عام 2030، والتحييد الكامل لأثر انبعاثات الكربون بحلول عام 2040، والتحول إلى بلد بلا وقود أحفوري بحلول عام 2050.

وتأتي كل الكهرباء في أيسلندا من مصادر الطاقة المتجددة، وما يقرب من 85 في المائة من إجمالي استهلاكها للطاقة كذلك. ونهدف إلى سد الفجوة بكهربة جد النقل والهيدروجين الأخضر واستخدام الوقود المستخرج من مصادر الطاقة المتجددة للنقل الثقيل والآلات وصيد الأسماك والشحن والطيران. وتركز سياستنا الطويلة الأجل في مجال الطاقة أيضا على زيادة كفاءة استخدام الطاقة على نحو كبير والاستخدام المتعدد لموارد الطاقة.

كما أن احتجاز الكربون وتحويله هو أيضا دعامة مهمة لجهودنا، حيث نستخدم الحلول المجربة والمختبرة القائمة على الطبيعة والتكنولوجيات المبتكرة.

أيسلندا هي موطن أكبر مصنع في العالم الذي يستخرج ثاني أكسيد الكربون مباشرة من الهواء ويحوله إلى صخر من خلال ما يُعرف بطريقة Carbfix. وقد تم تطوير هذه التكنولوجيا من صناعة الطاقة الحرارية الأرضية وسوف تكون قابلة للتطبيق في العديد من أنحاء العالم لاستخراج ثاني أكسيد الكربون وتخزينه كصخر صلب.

ومع ذلك لا يكفي التركيز على ما يترتب علينا من واجبات. إذ يتعين على البلدان المرتفعة الدخل أن تدعم البلدان المنخفضة الدخل لتعزيز طموحاتها المناخية أيضا. ويسرني أن أبلغكم أن إسهام أيسلندا في التمويل الدولي بشأن المناخ قد زاد عن ضعف إسهامها في عام 2018.

ولكن مساهمة أيسلندا الرئيسية في مكافحة تغير المناخ ستظل معرفتنا وخبرتنا في استخدام حلول الطاقة الخضراء. وهذه أزمة عالمية، ويجب أن نعتمد على خبرة كل منا ومعارفه.

وأيسلندا مستعدة للقيام بدورها. وأيسلندا، بوصفها نصيرا عالميا للتحول العادل والشامل في مجال الطاقة، تعزز بنشاط هدف تحقيق الطاقة المستدامة للجميع. وقد أسهمت أيسلندا على مدى عقود في هذه الخطة العالمية، من خلال البحث والتدريب وتبادل الخبرات والتعاون. وكرواد على الصعيد العالمي، فإننا الآن نزيد من جهودنا.

سيدي الرئيس،

إن صحة المحيطات العالمية – كوكبنا الأزرق – تتعرض لضغوط متزايدة. ويؤدي تغير المناخ وسوء الإدارة والتلوث إلى انعدام الأمن الغذائي، وانخفاض مقلق في التنوع البيولوجي، ونضوب الموارد الطبيعية.

ويجب أن نتخذ خطوات ملموسة لجعل التعاون الإقليمي والدولي في شؤون المحيطات أقوى. ويجب أن نبني أعمالنا على أفضل مشورة علمية وقانون البحار – وهو دستور المحيط ذاته.

ويمكن تعلم الكثير من التعاون الإقليمي الناجح. إن مجلس القطب الشمالي لمثال عظيم يجمع بين الحكومات والشعوب الأصلية والعلوم ومختلف أصحاب المصلحة لتبادل المعرفة وتشكيل السياسات والإجراءات.

وخلال رئاسة أيسلندا مؤخرا للمجلس، تم التركيز بشكل خاص على حماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، مما أسفر عن وضع خطة عمل إقليمية لمعالجة القمامة البحرية في القطب الشمالي. وهي خطوة صغيرة ولكنها هامة في الاتجاه الصحيح. كما أن أيسلندا من بين مجموعة البلدان التي تضغط من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي لمكافحة التلوث البلاستيكي البحري.

والمسائل المتعلقة بالطبيعة مدرجة على جدول أعمالنا بقوة في الأشهر المقبلة، بما في ذلك في اجتماعات مؤتمر الأطراف المعنية بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر، فضلا عن مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات. وتمثل استعادة النظم الإيكولوجية، سواء على اليابسة أو في المحيطات، مسألة عالمية ملحة أخرى يجب أن يعالجها المجتمع الدولي في انسجام. ونحن بحاجة إلى الوصل بين النقاط المعزولة والتركيز على التزامات أقوى وتنفيذ أكثر قوة.

فهذا هو عقد العمل. والآن حان وقت العمل.

سيدي الرئيس،

لا يمكننا، إذ نتعافى من الجائحة، أن نعود إلى العمل كالمعتاد. بل يتعين علينا أن نفعل ما هو أفضل، وأن نبني مستقبلا أكثر اخضرارا ومرونة وإنصافا واستدامة. وقد أرسي الأساس فعلا بخطة عام 2030. إن أهداف التنمية المستدامة هي البوصلة العالمية، ويذكرنا عقد العمل بالإلحاحية القائمة.

وأيسلندا ملتزمة بتعزيز تنفيذ هذه الجهود في الداخل والخارج. وتوجه الأهداف العالمية مساعداتنا الإنمائية الرسمية المتنامية، في إطار الهدف الشامل المتمثل في الحد من الفقر والتركيز القوي على حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الأطفال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.

واعترافا بالدور الأساسي للملكية الواسعة النطاق والمشاركة في نجاح التنمية، تدعم أيسلندا أيضا شركاء القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنميتها وعملها الإنساني، مع الاستفادة الكاملة من قوتهم ودرايتهم. وبدون مشاركة القطاع الخاص وإدراجه، لن نحقق أهدافنا.

وتشي تجربة أيسلندا بالكثير عن قيمة الشمولية والمساواة من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما أهمية العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين لإحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أحرز تقدم على الصعيد العالمي، ولكن لا يزال الطريق طويلا. فالتكافؤ بين الجنسين بعيد جدا، والعنف القائم على نوع الجنس متفش، وملايين الفتيات يتزوجن وهن عرائس طفلات. ويجب على الرجال والفتيان أن يوحدوا قواهم مع النساء والفتيات للنهوض بالمساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي، في جميع المجالات.

وعموما، فإن حقوق الإنسان والديمقراطية الليبرالية – التي تمكن الناس من تبادل الأفكار بحرية – هي محركات أساسية للتنمية المستدامة، إلى جانب التجارة الحرة والأسواق المفتوحة. إن إشراك الجميع، بغض النظر عن الجنس أو التوجه الجنسي أو العرق، يعني المزيد من الأيدي والعقول التي تدفع من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي للجميع.

السيد الرئيس،

تتطلب إعادة البناء على نحو أفضل المزيد من الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الجنسين – وهي الأركان الأساسية لمستقبل أفضل وأعدل.

والواقع أن الاستثمار في التنمية والسلام وحقوق الإنسان سوف يكون دوماً، في نهاية المطاف، أقل تكلفة من الاضطرار إلى معالجة العواقب الوخيمة المترتبة على الفقر والحرب والظلم.

ومن المؤسف أن النزاعات والأزمات الإنسانية والسياسية الحالية كثيراً ما تستمد جذورها من عدم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وقد شهدنا هذا العام انقلاباً عسكرياً لا يرحم في ميانمار، حيث تم التخلص تماماً من الديمقراطية والحقوق المدنية. والحالة في أفغانستان مقلقة للغاية، حيث وردت تقارير عن وقوع هجمات وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك التراجع في حقوق المرأة. ويجب على حركة طالبان والأطراف الأخرى احترام القانون الدولي، والسعي إلى تسوية سياسية شاملة للجميع، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية والمرور الآمن للجميع، وإلا فإنها ستكون عرضة للمساءلة.

وقد شهدنا في أماكن كثيرة جداً تراجعاً خطيراً في احترام الحقوق المدنية والسياسية. وعلينا أن نقف إلى جانب أولئك الذين يخاطرون بحياتهم وحرياتهم كل يوم بسبب انتقادهم هذه المظالم وانخراطهم في نقاش ديمقراطي مفتوح. ويقع علينا واجب جماعي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحرية للجميع.

ولم يكن دور مجلس حقوق الإنسان مهماً قط كما هو الآن. وعلينا أن ننخرط في حوار مفتوح بشأن كيفية تصحيح المسار والتوجه نحو مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، دائماً وفي كل مكان. وينبغي استخدام الفترة التي تسبق الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 2023 لتنشيط التزاماتنا الجماعية بحقوق الإنسان.

وأيسلندا ملتزمة التزاماً راسخاً بمواصلة تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها بنشاط. ولذلك قررنا الترشح لمقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2025–2027.

السيد الرئيس،

إن تعقيد النزاعات والأزمات الحديثة ما برح يتزايد مع اقتران العوامل الناشئة، مثل تغير المناخ، والتهديدات السيبرانية، والمعلومات المضللة، والأعداء القدامى من السلطوية والطغيان.

وفي حين اتُّخذت خطوات مشجعة للحفاظ على السلام وبنائه، بما في ذلك في العراق وليبيا، فإن أقل ما يُقال عن الاتجاه العام أنه مخيب للآمال.

وقد أكدت موجة العنف التي شهدتها فلسطين وإسرائيل هذا العام على أهمية إيجاد سبل لتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. فلن يؤدي ركودها الحالي إلا إلى تعميق الخلافات القائمة وتغذية التطرف الأحمق.

كما أن إيجاد حلول سياسية للحالات في سورية واليمن وإثيوبيا، والآن في أفغانستان، أمر ضروري أيضاً حيث لا يمكن أبداً للقوة العسكرية وحدها أن تحقق السلام والاستقرار.

وينطبق الشيء نفسه على انتهاكات روسيا المستمرة وغير القانونية لسيادة أوكرانيا وجورجيا وسلامتهما الإقليمية، وهو ما لا يزال يقوض الاستقرار الإقليمي.

إن دور الأمم المتحدة في مواصلة الدبلوماسية وتقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية دورٌ لا غنى عنه. ونحن جميعاً مسؤولون عن إيجاد حيز للدبلوماسية والعمل الإنساني وصونه.

إلا أن مجلس الأمن يتحمل مسؤوليات خاصة نيابة عن العضوية الأوسع في الأمم المتحدة. ويتعين على المجلس أن يتصرف بقد أكبر من بعد النظر استناداً إلى نظرة أوسع نطاقاً للأمن، ونرحب بمداولاته الأخيرة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني والأمن المناخي والجائحة. وفي الوقت نفسه، حان الوقت لبثّ حياة جديدة في مناقشات إصلاح مجلس الأمن التي تحتاج إلى أن تصبح أكثر موضوعية وتركز على النتائج.

وينبغي أن تكون الوقاية أولويتنا القصوى، بالنظر إلى التكلفة البشرية والآثار الطويلة الأجل للنزاع وعدم الاستقرار والتوترات. إن صون الاتفاقات الرئيسية التي أخرجتنا من سباق التسلح المدمر للحرب الباردة، وعلى رأسها معاهدة عدم الانتشار النووي، أمر ذو أهمية خاصة.

السيد الرئيس،

لا يوجد منبر دولي يقارَن بالأمم المتحدة. ولا يمكن لأي هيئة أخرى أن تجمع فعليا بين جنسيات وديانات ووجهات نظر سياسية مختلفة تحت سقف واحد.

إنها ترمز إلى أعظم تطلعات البشرية وتمثل منارة للأمل، وبالأخص بالنسبة لأولئك الذين يعانون من النزاع والفقر وعدم المساواة والتمييز.

وينبغي أن يظل ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بوصلتنا. فمن دونهما سنضيع وننجرف في آرائنا مع أولئك الذين يسعون إلى تحقيق مصالح وطنية ضيقة وألعاب محصلتها الصفر.

ولكن لكي تظل الأمم المتحدة معتبرة، فمن الأهمية بمكان أن تتطور مع مرور الوقت.

إننا بحاجة إلى مزيد من الشفافية والانفتاح داخل منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الدول الأعضاء.

وربما الأهم من ذلك أننا بحاجة إلى تقريب الأمم المتحدة من شعوب العالم.

إن الإعلان الذي اعتُمد بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة يوفر لنا رؤية وإطاراً قويين للمستقبل. وأرحب أيضاً بتقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة بشأن التحديات الحالية والمستقبلية.

السيد الرئيس،

قد تبدو تحديات اليوم تحديات هائلة عندما يُنظر إليها من منظور فرادى الدول التي تعمل منفردة.

غير أننا متحدون في الأمل والإرادة ويمكننا، من خلال الوفاء بالتزاماتنا، مواجهة هذه التحديات والوفاء بالوعود المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لحماية السلام وحقوق الإنسان والتنمية.

فمستقبلنا يعتمد على ذلك.

وشكراً لكم.

إريتريا (انظر أيضا A/76/PV.16، المرفق الثاني)

خطاب السيد عثمان صالح محمد، وزير خارجية دولة إريتريا

أدلي به يوم الإثنين، 27 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة السادسة عشرة للجمعية العامة

معالي السيد عبد الله شاهد، رئيس الجمعية العامة؛

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة؛

السيدات والسادة،

يشرفني أن أخاطب هذه الجمعية الموقرة للدول – وإن كان ذلك عبر شبكة الإنترنت – نيابة عن فخامة رئيس دولة إريتريا، السيد أسياس أفورقي.

وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ معاليكم، باسم حكومة وشعب إريتريا، على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والسبعين للأمم المتحدة. ونقدم إليكم دعمنا الكامل لأننا ندرك ضخامة مسؤولياتكم.

وأود أيضاً أن أعرب عن عميق امتناننا لسلفكم، سعادة فولكان بوزكير، على قيادته البارعة ونجاحه في اختتام الدورة الخامسة والسبعين.

السيد الرئيس،

إن هذه أوقات حاسمة ولم يسبق لها مثيل في كثير من النواحي. فمجتمعنا العالمي يواجه تحديات ثلاثية ذات خطورة هائلة؛ أولاً، جائحة كوفيد-19 التي يستمر انتشارها الفتاك بلا هوادة في أماكن كثيرة؛ ثانياً، تغير المناخ المتصاعد الذي يهدد بقاءنا في حد ذاته؛ وثالثاً، تزايد مخاطر التنافس الدولي الخطير والاضطراب المتجذر في التغيرات الديناميكية في ميزان القوى العالمي.

وقد أبرزت هذه التحديات الخطيرة بعض الحقائق الأساسية. فقد ضخّمت عيوب الحكمة التقليدية وأوجه قصورها في بعض النماذج الاقتصادية. وقد كشفت عن أوجه قصور هيكلية في معايير الحكم العالمي والمحلي التي صُورت حتى الآن على أنها عالمية ولا يمكن المساس بها من حيث صحتها وانطباقها على الصعيد العالمي.

وإذا ما تركنا جانباً العواقب الضارة المترتبة على الحرب الباردة، فإن السياسات المضللة التي انتهجتها المجموعات ذات المصالح الخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا في أعقابها مباشرة للحفاظ على النظام العالمي الأحادي القطب وتوطيده لم تبشر بفترة من الاستقرار والازدهار الدوليين من شأنها، كما قيل، أن تتوالى على أجزاء مختلفة من العالم لتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي المطرد. وما حصل هو أن التفاوت في الدخل، حتى في البلدان المتقدمة النمو، بين القلة الغنية – أقل من 1 في المائة من السكان – وغالبية المواطنين الآخرين أصبح ضخماً إلى حد فاضح ويستحق الشجب أخلاقياً وتترتب عليه عواقب اجتماعية غير صحية.

وعلى الصعيد الدولي، عملت سياسات الاحتواء والتطويق الصارمة الرامية إلى إحباط المنافسة الاستراتيجية السليمة والتقدم المتبادل القائم على نظام دولي متناظر ومنصف وقائم على القواعد وما زالت تعمل على تأجيج مناخٍ من المواجهة وعدم الاستقرار مع كل المخاطر التي قد ينطوي عليها ذلك في الفترة

وفي هذه الحالة، يتعين علينا جميعاً أن ننزل من أبراجنا العالية ونفكر في هذه المسائل بطريقة شاملة؛ مع ما يتطلبه ذلك من جدية وإخلاص.

وكما قلت آنفا، لا يزال عالمنا يتعامل مع الجائحة الفتاكة. ولذلك، ومن هذا المنطلق، فإن موضوع الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-19، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة"، ملائم ويدعو إلى التفاؤل. ولكن كما تعلمون جيدا، فإن الحقائق التي تواجه البشرية اليوم وخيمة وكثيرة.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التعازي لكل الدول الأعضاء وجميع أسر الذين فقدوا أحباءهم بسبب الجائحة العالمية كوفيد-19، وللتعبير عن التضامن معهم.

السيد الرئيس،

سواء أكانت التحديات العالمية التي نواجهها اليوم تتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا أو مكافحة التهديد المتزايد لتغير المناخ أو الاستجابة لمجموعة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، فإن ضخامة تلك التحديات تتطلب أمما متحدة أقوى وأكثر تمثيلا وشفافية، والأهم من ذلك، أكثر فعالية.

وكما ذكرنا في العام الماضي، فإن المثل العليا المتمثلة في نشر السلام والاستقرار والازدهار في العالم على نحو دائم والسعي إلى تحقيق ذلك يستندان تماما إلى صرح منظمة عالمية قوية يمكنها أن ترقى إلى مستوى كل هذه التحديات، ولا يمكن لتلك المُثل أن تزدهر إلا بذلك الصرح. وقد صارت هذه الحقيقة المتعذر طمسها أكثر وضوحا من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد، أود أن أجدد دعوتنا إلى تعزيز وتجديد منظومة الأمم المتحدة التي تآكلت سلطتها وفعاليتها في العقود الماضية. وللأسف، أصبحت المؤسسات المتعددة الأطراف عاجزة بسبب الإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها قلة مختارة.

السيد الرئيس،

في القرن الأفريقي، تفاقمت المشاكل الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 بسبب نزاع خطير ناشئ عن عقود من السياسات المضللة من جانب بعض الجهات الفاعلة الرئيسية، كما سأوضح لاحقا.

ويجب أن يضيف المرء إلى ذلك التوترات المتزايدة التي شهدناها في الأشهر الماضية في المنطقة الأوسع نطاقا بشأن قضايا النزاع الحدودي وسد النهضة. وترى إريتريا أن هذه المشاكل ليست مستعصية على الحل وأنه يمكن حلها بصورة مباشرة بمعرفة الأطراف المعنية من خلال النوايا الحسنة السياسية والمفاوضات بحسن نية من أجل تحقيق المنافع المتبادلة والطويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وفيما يتعلق بسد النهضة على وجه الخصوص، من المرجح أن تعرقل المحافل المشحونة والمُدوَّلة الاتفاق على ترتيب دائم وشامل يعالج متطلبات الدول المشاطئة الرئيسية – أي إثيوبيا والسودان ومصر – في إطار من التعاون القوي والطويل الأجل والخيارات والحلول التكنولوجية المتاحة.

السيد الرئيس،

كما تذكرون معاليكم، فإن الإعلان المشـــترك للســـلام والصـــداقة الذي وقعته إريتريا وإثيوبيا في تموز/يوليه 2018 قد بشـر بعهد جديد من الأمل والتفاؤل. وتجلت أهمية هذا الإنجاز التاريخي بوضـوح في مشاعر الفرحة العارمة التي ولدها في أوساط شعبي إريتريا وإثيوبيا.

ولكن الجبهة الشـــعبية لتحرير تيغراي لم تســـتطع قبول الحقائق الحالية وتفهمها. وهكذا، شـــرعت الجبهة في أعمال تخريبية متعددة لإحباط عملية السلام بين إريتريا وإثيوبيا واستعادة السلطة في إثيوبيا عنوة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجبهة الشعبية استمرت أثناء وجودها في السلطة في إثيوبيا في احتلال أراض إريترية ذات سيادة لما يقرب من عقدين في انتهاك صـارخ للقانون الدولي ولقرار التحكيم الصـادر عن لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية. وطوال هذا الوقت، واصـلت الجبهة الشـعبية لتحرير تيغراي شـن هجمات متقطعة ضـد إريتريا من أجل إشـعال حرب كبرى. وبينما نص اتفاق السـلام بين إريتريا وإثيوبيا على التزام إثيوبيا المطلق بحكم الحدود الصـادر عن لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية وتنفيذه، واصـلت الجبهة عرقلة إنفاذ هذا الاتفاق الرسمي بحسن نية.

وفي إثيوبيا أيضًا، لجأت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي إلى العديد من الحيل غير المشروعة لدحر العملية الإيجابية الجارية من خلال الإرادة الشـعبية. وكتتويج وتصـعيد خطير لإجراءاتها التخريبية، شـنت الجبهة حرب تمرد واسعة النطاق ضد القيادة الشمالية الإثيوبية لتحقيق أهداف صريحة تتمثل في تحييد هذه الوحدة الأكبر ومصادرة أسلحتها، وبالتالي الاستيلاء على السلطة بالقوة في إثيوبيا. وشملت أهداف الجبهة شن أعمال عدوانية عسكرية في وقت لاحق ضد إريتريا.

إن الخطر الجسيم الذي تشكله هذه الأعمال المتهورة وغير المشروعة التي تقوم بها هذه الجماعة المارقة على إثيوبيا وإريتريا ومنطقة القرن الأفريقي بأسرها واضح جدا ولا يستدعي مزيدا من التوضيح. ولكننا لا نرى مبررا لموقف بعض البلدان، وتحديدا الولايات المتحدة وبعض حلفائها الأوروبيين، والذي يتمثل في الدفاع عن أعمال العصـيان ونشـر الفوضـى غير المشـروعة والخطيرة التي تقوم بها الجبهة الشـعبية لتحرير تيغراي وحشد جميع الأدوات المتاحة لهم لإعادة تأهيل الجبهة بأي ثمن. ولن أضيع وقتكم هنا لسرد الروايات الكاذبة التي يروجون لها لإيجاد مسـاواة من المنظور الأخلاقي بين المذنب الرئيسـي وأولئك الذين اضـطروا لاتخاذ إجراءات رادعة وقائمة على رد الفعل، يبررها القانون الدولي وممارسات الدول الراسخة.

ويؤكد هذا العمل في حد ذاته التقويض الهيكلي لنظام الحوكمة العالمي الذي أشـرت إليه في وقت سابق في خطابي. وقد عانت إريتريا معاناة هائلة من أعمال سابقة مماثلة. وينبغي ألا يحدث ذلك مرة أخرى. إن المظالم التي تعرضـت لها إريتريا من جانب القوى التي تشـعر بأنها تسـتطيع أن تسـحق سـيادة الدول والشعوب حسب أهوائها يجب أن تنتهي حقا.

شكرا لكم.

سان مارينو (انظر أيضا A/76/PV.16، المرفق الثالث)

بيان السيد لوكا بيكاري، وزير الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي والاتصالات السلكية واللاسلكية في جمهورية سان مارينو

أدلي به يوم الإثنين، 27 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة السادسة عشرة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

باسم حكومة جمهورية سان مارينو، أود أن أهنئ معالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيساً للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أتمنى له عملاً مثمراً.

وتؤيد جمهورية سان مارينو أولويات برنامجكم المذكورة في خطاب تنصيبكم، وتؤكد لكم، سيدي الرئيس، التعاون الكامل في جميع أعمال الجمعية العامة.

وأود أيضا أن أعرب عن امتنان بلدي للرئيس المنتهية ولايته، معالي السيد فولكان بوزكير، على العمل الهام الذي اضطلع به خلال الدورة الخامسة والسبعين.

كما أود أن أعرب عن شكري الجزيل لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تكريسه لطاقته وعزيمته في قيادة الأمم المتحدة في هذه الأوقات الصعبة والمحفوفة بالتحديات وفي عمليات إصلاح المنظمة.

وترحب سان مارينو بتعيين معالي السيد أنطونيو غوتيريش لفترة ثانية في منصب الأمين العام. ونقدم له أحر تهانينا ودعمنا الكامل.

السيد الرئيس،

تسبب جائحة كوفيد-19 في أزمة صحية واقتصادية واجتماعية غير مسبوقة. ودفعت النظم الصحية في العديد من البلدان إلى حافة الانهيار. وأودت الجائحة بحياة 4 ملايين شخص. ودفعت بعشرات الملايين من الناس مرة أخرى إلى الفقر المدقع والجوع، مما يمحو التقدم المتواضع الذي أحرز في السنوات الأخيرة. وانقطع أكثر من 1,6 بليون طالب عن التعليم المدرسي. وقد لا يعود الكثيرون، ولا سيما الفتيات، إلى المدرسة، مما يسهم في زيادة زواج الأطفال وارتفاع عمالة الأطفال. وتأثرت بشدة سبل عيش نصف القوة العاملة في العالم.

ولم يؤثر فيروس كورونا على العالم بالتساوي. بل كشف وفاقم أوجه عدم المساواة والظلم القائمة في المساعدة الطبية في جميع أنحاء العالم. وكانت معدلات الوفيات أعلى بين الفئات المهمشة في الاقتصادات المتقدمة. وفي البلدان النامية، كانت الفئات الأضعف الأشد تضررا من جائحة كوفيد-19.

وإذ كنا نعرف كل هذا، فكيف لنا أن نبقى متفائلين عند النظر إلى آفاق التعافي الاقتصادي؟ وإذا كانت هذه هي الطريقة التي تعاملنا بها مع حالة الطوارئ الصحية حتى الآن، فكيف يمكننا أن نتأكد من أن

السياسات الاقتصادية التي يجري دعوتنا بشكل جماعي إلى تنفيذها في السنوات المقبلة لن تفاقم من حدة الفجوات القائمة؟

هناك أمر واحد مؤكد. إذا لم نعالج هذه الفجوات، فإنها ستؤدي إلى تفاقم التحديات العالمية الحالية التي تواجهنا، مثل الهجرة وفرص الوصول إلى سوق العمل والحصول على التعليم، على سبيل المثال لا الحصر، وستؤدي في النهاية إلى تأجيج عدم الاستقرار الجيوسياسي.

السيد الرئيس،

لقد دفعت سان مارينو ثمنا باهظا جدا لهذه الأزمة. ووصلنا إلى واحد من أعلى معدلات الوفيات في العالم. وقد تعافينا من هذه الآفة في نهاية المطاف بفضل الاستجابة القيمة من سلطاتنا، التي وضعت سياسات تقوم على مبدأ الإنصاف. ونجحنا أيضا بسبب الحس الاستثنائي بالتضامن بين شعبنا وشعوب البلدان الأخرى.

ومع ذلك، وحتى بالنسبة لنا باعتبارنا دولة غنية نسبيا في وسط أوروبا، فقد مثلت هذه الأزمة كفاحا هائلا.

تتمتع سان مارينو بقدرة لوجستية ورخاء مالي نسبي. ومع ذلك، فقد واجهنا مشاكل مقلقة فيما يتعلق بشراء اللقاحات، لمجرد أننا دولة صغيرة.

وعندما تمكنا أخيرا من التغلب على هذه المشاكل من خلال الحصول على جرعات كافية من اللقاح واستكمال حملة تطعيم سريعة لسكاننا، كنا في الواقع على وشك مواجهة جانب مختلف من جوانب عدم المساواة: عدم المساواة فيما يتعلق بحرية التنقل.

وكما تعلمون جميعا، فإن حرية التنقل اليوم فيما بين البلدان وداخلها امتياز يعتمد على اللقاح الذي تمكنت حكومات بلداننا من الحصول عليه. وقد يكون لدينا الآلاف من الأجسام المضادة واختبار كوفيد سلبي، لكن ذلك لا يسمح لنا بدخول بلد معين، أو دخول متحف، أو مركز رياضي، وما إلى ذلك.

ولعلكم تتفهمون سبب القلق العميق بالنسبة لبلد مثل بلدي، الذي لا تزيد مساحته عن 60 كيلومترا مربعا.

ولهذا السبب وجهت سان مارينو نداء عاجلا إلى أسرتنا الأممية.

ويجب أن نستخلص الدروس من هذه الأزمة من أجل سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية القائمة والاستعداد بشكل أفضل لمواجهة تهديدات وجودية مماثلة في المستقبل.

ويجب علينا ضمان الحصول على اللقاحات والاختبارات والعلاجات والدعم فيما يتعلق بكوفيد-19 بشكل عادل في جميع أنحاء العالم، من أجل منع الأشكال المتحورة من الفيروس وحالات العدوى الجديدة.

وسلطت أزمة كوفيد-19 الضوء على دور التعاون الدولي الذي لا غنى عنه من خلال الأمم المتحدة للتغلب على التحدي المشترك الذي يواجهه العالم.

وفي هذه الأوقات الحرجة، يجب أن نعزز، أكثر من أي وقت مضى، الإرادة السياسية والقيادة لدعم تعددية الأطراف وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد.

وفي هذا العالم الذي يزداد ترابطا وعولمة، لا بد من بناء نظام مرن قادر على التكيف مع مختلف خصوصيات بلداننا، والتصدي بسرعة للتحديات المتعددة في نفس الوقت، والاستجابة لاحتياجات الناس في كل مكان، وكفالة عدم سيادة المصالح الجيوسياسية، وعدم تخلف أي أحد عن الركب.

السيد الرئيس،

لقد أصبح السياق الدولي للسلم والأمن مجزأ بشكل متزايد. فطابع النزاعات يتطور بسبب أوجه الترابط المتزايدة بين شح الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، ومظاهر الضعف الاجتماعي والاقتصادي، والمعلومات المضللة، والهجمات الإلكترونية. وعلى الرغم من جهودنا، لا تزال الفئات السكانية الضعيفة في العديد من مناطق العالم تواجه خطر التعرض لارتكاب فظائع جماعية.

ويساور حكومة جمهورية سان مارينو قلق عميق إزاء الأزمات المستمرة في أفغانستان وميانمار وسورية واليمن وفلسطين وأماكن أخرى.

إن الحالة في أفغانستان تثير قلقا بالغا.

وتؤيد سان مارينو أي جهد يهدف إلى تقديم المساعدة الإنسانية لأفغانستان، وتدعو جميع الأطراف إلى أن تتيح إمكانيةَ الوصول الكامل والآمن ودون عوائق للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وشركائها المنفذين وجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني المشاركة في أنشطة الإغاثة الإنسانية. ونكرر أيضاً التأكيد على أهمية حماية حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق النساء والأطفال والأقليات.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نؤيد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2593 (2021) ونشكر الأمين العام على عقده الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى بشأن الحالة الإنسانية في أفغانستان في 13 أيلول/سبتمبر وعلى جهوده المستمرة في هذا الشأن.

ونؤيد أيضا التزام الأمين العام بتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على معالجة مختلف النزاعات من منظور الوقاية والسعي كذلك إلى زيادة الاستثمار في الوقاية من نشوب الأزمات. ويساور حكومة جمهورية سان مارينو القلق إزاء تدهور البيئة الأمنية الدولية وانتشار أسلحة الدمار الشامل. لقد دأب بلدي، عبر تاريخه الطويل، على تأييد إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ويساورنا القلق البالغ إزاء تزايد المخاطر النووية. وتشكل العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية تهديدا وجوديا للبشرية، ولهذا السبب، فإن جمهورية سان مارينو تدعم بقوة المعاهدة الجديدة لحظر الأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

لا شك أن جائحة كوفيد-19 قد عرضت للخطر جوهر خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وينبغي ألا ندع هذه الأزمة تعيق طموحاتنا وآمالنا، لأن المبادئ التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة ضرورية لإعادة البناء على نحو أفضل في مرحلة التعافي من كوفيد-19.

لقد دخلنا في العام الماضي عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

والآن، من الأهمية بمكان تسريع التصدي للتحديات العالمية الخطيرة. وبتقديم سان مارينو لاستعراضها الوطني الطوعي الأول في 13 تموز/يوليه، جددت التزامها بعالم أفضل وأكثر إنصافا واستدامة، ليس فقط لصالح مواطنيها اليوم ولكن أيضا من أجل الأجيال المقبلة، في بلدنا وفي كل مكان آخر.

السيد الرئيس،

إن الكفاح الجماعي ضد تغير المناخ يمثل أشد حالة طوارئ في عصرنا. ويجب أن يكون هذا هو الأولوية القصوى لجهودنا.

و بتزايد ظهور آثار تغير المناخ، سيصبح فقدان التنوع البيولوجي أيضاً متفشياً ومدمراً في نهاية المطاف. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن كوكب الأرض يمكن أن يفقد الثروة الطبيعية التي توفرها نظمه الإيكولوجية، وهو ما سيعرض بدوره للخطر الأمن الغذائي العالمي، وإمدادات المياه، وسبل العيش.

إننا نشهد الأثر الخطير لتغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، بل على أجزاء أخرى من الكوكب. ويطالب سكان العالم، ولا سيما الشباب، باتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة بناء الجوانب الأساسية والعلاقة مع البيئة. ولن نتمكن من بلوغ هذا الهدف إلا من خلال التنفيذ الكامل لاتفاق باريس، بل أيضا من خلال تشجيع الاستثمارات الهامة في التكيف وبناء القدرة على الصمود. والخروج من جائحة كوفيد-19 يمكن أن يمثل فرصة للعمل بشكل أفضل على الانتقال إلى عالم أكثر مراعاةً للبيئة في قطاعات الطاقة والنقل والسياحة والطيران والزراعة والصناعة والبنية التحتية.

السيد الرئيس،

لقد ازدادت حالة الأشخاص ذوي الإعاقة سوءا: فقد عمقت الجائحة صعوبات الحصول على التعليم والرعاية الصحية والمشاركة في حياة مجتمعاتهم.

ومن واجب المجتمع الدولي أن يعالج هذه الحالة. وتعلق سان مارينو أهمية كبيرة على تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويشرفنا أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان اعترفت كممارسة واعدة بالإرشادات المتعلقة بالفرز الصادرة عن اللجنة الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا في سان مارينو، والتي حظرت التمييز على أساس الإعاقة.

إن إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أمر أساسي بالنسبة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والوعد الذي قطعناه بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

ونحن بحاجة إلى بناء مجتمعات تتسم بيسر الوصول وشمول الجميع وعدم التمييز، حيث يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وحيث يشاركون في عملية صنع القرار، وتحظى قيمتهم بالاعتراف الكامل.

السيد الرئيس،

يجب على الأمم المتحدة أن تتكيف بسرعة ليس فقط مع التحديات العالمية الجديدة، بل أيضا مع الفرص الجديدة التي يتيحها عالم يزداد ترابطا، لكي تكون أكثر فعالية في الاضطلاع بولايتها. ولذلك، فإن الإصلاحات حاسمة بالنسبة لمستقبل الاستقرار العالمي وصون السلم والأمن الدوليين، ويجب أن تظل في صميم أعمالنا.

وتتابع جمهورية سان مارينو باهتمام عملية تنشيط الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي يجب أن تظل نقطة مرجعية، ومنتدى لتبادل الأفكار ولإجراء المناقشات، يمكن التوصل فيها إلى حلول تقوم على توافق قوي في الآراء.

وبالمثل، ينبغي أن يكون إصلاح مجلس الأمن هدفا لجميع الدول الأعضاء. وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، يعتقد بلدنا أن المفاوضات الحكومية الدولية تحبذ البحث عن اتفاق يقوم على توافق آراء سياسي واسع النطاق وقوي وقادر على التعبير عن مصالح جميع المجموعات المتفاوضة. وتدعو سان مارينو إلى إجراء إصلاح يجعل المجلس أكثر ديمقراطية وشفافية وكفاءة وخضوعا للمساءلة. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال الحوار المستمر بين الدول والوعي بأن تجاوز المواقف الأولية ذات الصلة هو أمر أساسي للتفاوض على اتفاق بأوسع نطاق ممكن.

سيدي الرئيس،

لمواجهة التحديات الكثيرة والمعقدة اليوم يجب على الدول الأعضاء أن تضطلع بمسؤولياتها وأن تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية ومرونة لكي تتمكن من الوفاء بولايتها، وهي حماية مواطني العالم.

سان مارينو هي دولة ذات هوية قوية بفضل تاريخها الذي يعود إلى قرن من الزمان اتسم بالسلام والحرية. دولتنا صغيرة، ولكنها فخورة بأن تقدم مساهمتها في مجتمع الأمم المتحدة.

شكرا لاهتمامكم.

عمان (انظر أيضا A/76/PV.16، المرفق الرابع)

خطاب السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي، وزير خارجية سلطنة عمان

أدلي به يوم الإثنين، 27 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة السادسة عشرة للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية والإنكليزية]

معالي الرئيس عبدا لله شاهد،

يطيب لنا أن نستهلَّ كلمتَنا بالإعراب لكم ولبلدِكم الصديق، جمهورية ملديف، عن تهانينا لانتخابكم رئيساً للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونحن على ثقةٍ تامة بأنكم قادرون على إدارة هذه الدورة بجدارة وحنكة.

كما يسرنا أن نتقدمَ لسلفكم معالي فولكان بوزكير من جمهورية تركيا الصديقة بالتقدير على ما بذله من جهود أثناءَ فترةِ رئاسته للدورة السابقة.

ونودُّ أيضا أن نسجِّلَ تقديرَنا لجهود معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، متمنين له كلَّ التوفيق والنجاح في ولايته الثانية، ومؤكدينَ استمرارَ سلطنة عُمان في التعاون معه ومع سائرِ الدولِ الأعضاء لتحقيق الغايات النبيلة للأمم المتحدة، وفي مقدمتها حفظُ السلامِ والأمن الدوليين.

معالي الرئيس

تُمثلُ الأزمات والتحديات فرصا للدول لاختبار جاهزيتها وتعزيزِ قدراتها. فبالرغم من التحديات الكبيرة والتغيُّراتِ التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على أساليب حياتِنا اليومية، إلا أنها بفضل الله لم تُثنِ عزائِمَنا في مواجهتها ومعالجةِ تداعياتِها والعملِ على التعافي من آثارِها.

ففي سلطنة عمان، كان لتوفُّر اللقاحات أثرٌ بالغٌ في تعزيز جهودِنا الوطنية للتصدي لهذه الجائحة، وتوطيدِ الأمل في القضاء عليها والعودةِ إلى الحياة الطبيعية بشكل تدريجي. لقد استطاعت بلادي، من خلال الإجراءات الوقائية وحملةِ التطعيمِ الوطنية لكافة الأعمار المستهدفة، الحدَّ من انتشار الوباء وخفض أعدادِ الإصابات والوفيات ونسبةِ التنويم في المستشفيات، مما مكّن من عودة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية لطبيعتها وفتحِ منافذِ التنقلِ والسفرِ بأنواعها مع وضع الإجراءات الوقائيةِ الضرورية.

وإننا إذ نواصلُ جهودَنا في التصدي لهذه الجائحة، فإننا ندعو المجتمعَ الدولي لتعزيز التعاون والتضامن في مواجهتها، ونُناشدُ الدولَ المنتجة للِقاحات والدولَ المانحة لبذل قصارى جهدِها من أجل ضمان التوزيع العادل للِقاحات لكافة الدول والأفراد، لا سيما في المناطق الأقلَّ نمواً، والتي تُعاني من محدودية المرافق والقدراتِ الطبية، تحقيقا للتعاون الدولي والتكافلِ المجتمعي وضمانِ الحياةِ الكريمةِ للإنسانِ أينما كان.

ونغتنمُ هذه الفُرصة، لنُقدمَ تحيةَ تقديرٍ وإكبار إلى القائمين على النُظمِ الصِّحية، لا سِيّما خط الدفاعِ الأول، في جميع دول المعمورة وفي المنظماتِ الدولية على الجهود الجَبّارة والتضحياتِ الجسام التي يقدمونَها من أجلِ البشريةِ جمعاء.

معالي الرئيس،

في ظل القيادةِ الحكيمة لحضرة صاحبِ الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، تواصلُ سلطنةُ عُمان الالتزامَ بالثوابتِ الأساسيةِ والمبادئ الرئيسية لسياستِها الخارجية، والتي تتجسّدُ في سياسة حُسنِ الجوار، وعدمِ التدخلِ في الشؤون الداخلية للغير، واحترامِ القوانينِ والأعراف الدولية، ودعمِ التعاونِ بين الدول وتعزيزِ فرصِ الحوارِ فيما بينها، تعبيراً عن قناعتِنا بأنَّ حلَّ الخلافاتِ بروح الوفاقِ والتسامح إنّما هو سلوكٌ حضاريٌ يؤدي إلى نتائجَ أفضلَ وأدوم مما يمكنُ تحقيقُهُ عن طريق الصراع وعن طريق النزاع. فلغةُ اللسانِ أمضى من لغةِ السِنان.

إننا في سلطنة عُمان جزءٌ من هذا العالمِ المترابط، نتشاركُ مع شعوبه في المصالحِ والمصير، نُسَرُّ لما يَسُرّه ونأسى لما يضرُّه. ولذا نسعى بكل طاقاتِنا وإمكاناتِنا للإسهام في خدمة قضايا السلام على كافة المستوياتِ الإقليمية والدولية، ملتزمين في مواقِفِنا بالصدق والموضوعيةِ والثباتِ على قيمِنا ومبادئِنا والنهجِ المتوازن والبنّاءِ في التعامل مع جميعِ القضايا.

ومن هذا المنطلق، أيّدت بلادي ورحبّت بالتطورات الإيجابية التي نتجت عن قمة العُلا التي انعقدت بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، ونجاحِ جهودِ المصالحة التي قادتها دولة الكويت الشقيقة.

كما نؤكدُ تأييدَنا لعدالة القضية الفلسطينية ومطالبِ الشعب الفلسطيني للاستقلال وإقامة دولته وعاصِمتُها القدسُ الشرقية، وَفقاً للقانون الدولي وقراراتِ مجلسِ الأمن ومبادرةِ السلامِ العربية.

أمّا على صعيد الأزمةِ اليمنية، فإن بلادي ماضيةٌ في مساعيها الدؤوبة والعملِ مع المملكة العربية السعودية الشقيقة والمبعوثين الأممي والأمريكي الخاصين باليمن والأطراف اليمنية المعنية، بهدف إنهاءِ الحرب من خلال تحقيقِ وقفٍ شاملٍ ودائمٍ لإطلاق النار من كافة الأطراف، واستئنافِ الجهودِ الإنسانية بشكل كامل، بُغيةَ توفير احتياجاتِ الأشقاءِ في اليمن، وخاصةً الدواءَ والرعايةَ الصحية، والغذاءَ والوقود والإسكان. وإننا نضمُّ صوتَنا إلى كل من يؤمنُ بحتميةِ التوصلِ إلى تسويةٍ سياسيةٍ شاملة للأزمةِ القائمة، بما يُعيدُ إلى اليمن الشقيق أمنَهُ واستقرارَهُ، وعودةَ الحياة فيه إلى طبيعتِها، ويحفظُ أمنَ دولِ المنطقة ومصالِحِها.

كذلك نودُّ أن نُعرِبَ عن أملِنا في أن تؤدي محادثات فيينا حولَ البرنامجِ النووي الإيراني إلى نتائج تحقّقُ التوافقَ المرجو بين كافة الأطراف، لأننا نعتقدُ جازمين بأن ذلك سيكونُ في صالح المنطقة والعالم.

وقد تابعنا، أسوةً ببقيةِ دولِ العالم التطوراتِ الأخيرة في أفغانستان، ونودُّ هنا أن نُعربَ عن أملِنا في أن تعملَ كافةُ الأطرافِ الأفغانية على التصالح وتغليبِ المصالحِ العليا للشعب الأفغاني وتطلعاته في الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناءِ علاقاتٍ إيجابيةٍ مع دولِ الجوارِ الإقليمي والمجتمعِ الدولي.

معالي الرئيس،

تُدينُ بلادي الإرهاب بكافّةِ أشكالِه وصوره، وتؤيدُ في نفس الوقت الجهودَ والاستراتيجياتِ الرامية إلى القضاء على هذه الآفةِ المؤرقة، التي تتنافى مع القيمِ والأخلاق الدينيةِ والإنسانية وتهددُ الأمنَ والاستقرار في العالم أجمع.

كما تدعو سلطنة عُمان إلى إنهاء التهديداتِ التي تواجُه التجارة البحرية الدولية وإلى الالتزامِ الكامل بالمعاهدات والاتفاقيات، والقانون الدولي، لضمان حرية الملاحة البحرية بما يؤمّنُ انسيابَ التجارة بين الدول، ويُعزز من فرص النموِ الاقتصادي. وإننا نناشدُ الدولَ الأعضاء كافة إلى الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها من خلال المعاهداتِ والاتفاقياتِ ذاتِ الصلةِ بنزع السلاح، وعلى وجه الخصوص تلك الاتفاقياتُ والمعاهداتُ التي تخُصُّ الأسلحة النووية وغيرها من أسلحةِ الدمار الشامل، وذلك ضمانا للاستقرار العالمي.

السيد الرئيس

سعى بلدي إلى ترجمة التزامه الدولي بتحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، من خلال إدماج محاورها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأهدافها الـ 17 في استراتيجيات السلطنة وخططها التنموية. كما إننا نعتبرها مكونا رئيسيا في رؤية عمان 2040 وخططها التنفيذية.

وإننا على دراية تامة بأن الطريق إلى التنمية المستدامة ما زال طويلا ووعرا، وأن تحقيق الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا مرهون بقدرتنا على مواجهة التحديات، وهو ما يتطلب تعاونا دوليا وإقليميا مشتركا. وفي هذا الإطار، ندرك أن الالتزام المتجدد بالعدالة الاجتماعية يمثل الأساس الحقيقي للعمل على صعيد السياسة الوطنية والدولية. وإننا هنا نرحب ببرامج الاستثمار والتنويع الاقتصادي التي تأتي في سلم أولويات الخطط التنموية في سلطنة عمان وندعمها، بما يسهم في تعظيم تعميم الفوائد والفرص لشركائنا والمجتمع.

إن بلدي كغيره من بلدان العالم، يولي اهتماما كبيرا لمخاطر تغير المناخ التي تؤثر على النظم البيئية والزراعية وعلى البنية التحتية والاقتصادية. ولمجابهة تغير المناخ والحد من آثاره السلبية المتزايدة، نفذت سلطنة عمان مشروع الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته. وهذه الاستراتيجية تتضمن تقارير عن التأثيرات المتوقعة على أهم قطاعات التنمية وإجراءات التكيف المناسبة لها.

وقد قدم بلدي مؤخرا تقريره الثاني عن المساهمات المحددة وطنيا للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، كجزء من التزاماته باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن العالم يشهد تحولات جديدة جراء التقدم العلمي والتكنولوجي، ما يدعونا مجددا إلى التأكيد على أهمية تعزيز الشراكة العالمية في هذا المجال، لتعظيم الاستفادة من التقنيات المتطورة ومواكبتها، ضمن أهداف التنمية المستدامة ومواجهة تحديات العصر وأهمها تلك التي تهدد المناخ.

السيد الرئيس

لا شك في أن للمرأة دورا عظيما إلى جانب الرجل في بناء نسيج اجتماعي يضمن التربية السليمة لشباب عليهم تنعقد آمال الأمم. وتعلمون أن الشباب هم أمل الحاضر وعماد المستقبل الذي تستند إليه الدول في تنميتها. لذا كان لا بد للحكومات من أن تضع ضمن أولوياتها الاهتمام بالشباب وتوفير كل ما من شأنه النهوض بقدراتهم. إنني أؤكد على التزام بلدي بتمكين المرأة والشباب من اكتساب جميع القدرات والمعارف المتاحة للمشاركة الفاعلة في مسيرة البناء والنماء والإبداع والرخاء.

وخِتَامَاً، السَيّد الرَئِيس،

أمامنا، في المجتمع الدولي، قضايا ملحة ينبغي معالجتها بتعاون أممي للوصول إلى ما تتطلع إليه البشرية من استقرار ووئام وازدهار. ومن هنا نعتقد أن ترسيخ المفهوم الحقيقي للشراكة والمصير المشترك بين سائر الشعوب والمجتمعات هو الوسيلة المثلى لتحقيق تلك الآمال وتعظيم المكانة المرموقة التي ترنو الأمم المتحدة إلى بلوغها واستدامتها.

شكرا لكم على حسن متابعتكم.

بروناي (انظر أيضا A/76/PV.16، المرفق الخامس)

خطاب داتو ســـيري بادوكا أوانغ حاجي إيريوان بن بيهين داتو بيكرما جايا حاجي محمد يوسف، وزير الخارجية الثاني في بروناي دار السلام

أدلي به يوم الإثنين، 27 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة السادسة عشرة للجمعية العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيد الأمين العام،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود في البداية أن أنقل تحيات صـاحب الجلالة السـلطان يانغ دي – بيرتوان، سـلطان بروني دار السلام، إلى هذه الجمعية الموقرة.

وأود كذلك أن أهنئ معالي عبد الله شـاهد على توليه رئاسـة الدورة السـادسـة والسـبعين للجمعية العامة، وأرجو له كل النجاح في دوره الجديد.

كما أهنئ الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إعادة تعيينه. إن هذا دليل على ثقة الدول الأعضاء في قيادته القديرة، وأرحب بتفانيه والتزامه المستمرين تجاه خدمة المجتمع الدولي.

السيد الرئيس

ما زالت بروني دار السلام تواجه – وبقية العالم – تحديات جائحة كوفيد-19 لأكثر من 18 شهرا. وبعد عام من خلو بروني دار السـلام من انتقال العدوى محليا، تواجه الآن موجة أخرى من الجائحة. وقد سارعت حكومة صاحب الجلالة، في جهودنا للسيطرة على انتشار الفيروس وسلالاته، إلى تنفيذ عدة تدابير على غرار بلدان أخرى، بما في ذلك تقييد التنقل والسـفر علاوة على تكثيف جهود التطعيم. وعلى الرغم من أن تجربتنا هي واحدة من تجارب كثيرة تثبت الحاجة إلى توخي اليقظة، فإن التطعيمات لا تزال هي المفتاح للسيطرة على الانتشار وضمان سلامة شعبنا.

ولكن لا يزال النظام العالمي الحالي لتوزيع اللقاحات يثير قلقا كبيرا. فعلى الرغم من توزيع أكثر من 3,5 بليون جرعة من اللقاحات على الصـعيد العالمي، فإن 75 في المائة من هذه اللقاحات تذهب إلى 10 بلدان فقط. وعلاوة على ذلك، تمكنت البلدان المنخفضـة الدخل من تطعيم أقل من 2 في المائة فقط من سكانها.

ولذلك من الضـروري أن تعمل الدول الأعضـاء مع شـركات الأدوية لضـمان أن يتمكن مرفق كوفاكس من الوفاء بالتزاماته بتوفير وتقديم لقاحات عادلة وميسورة التكلفة للجميع. وتصدق هنا رسالة الأمين العام – فلا سلامة لأحد حتى يسلم الجميع.

وإذ نتعافى من الجائحة، فإن هناك تحد آخر طويل الأجل آخذ في الظهور بسبب الإغلاقات المتكررة والحجر الصحي، وهو مسألة الصحة العقلية.

وإذا لم تتم معالجة هذا الأمر، فإن الجيل القادم من القوى العاملة والجيل الذي يليه سيتأثران تأثرا كبيرا، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي والتقدم الإنمائي. ونرحب في هذا الصدد بإدراج مؤشر بشأن الاستعداد لتوفير الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي أثناء حالات الطوارئ في خطة عمل الصحة العقلية الشاملة التي أعدتها جمعية الصحة العالمية.

وفي منطقتنا، تعمل بروني دار السلام بشكل وثيق مع أستراليا وماليزيا لاعتماد بيان قادة شرق آسيا بشأن التعاون في مجال الصحة العقلية في تشرين الأول/أكتوبر في مؤتمر القمة السادس عشر لشرق آسيا. وسيساعد هذا على تعزيز الجهود الإقليمية الرامية إلى التعامل مع الصحة النفسية وتشجيع الدول الأعضاء الأخرى على اتخاذ إجراءات جماعية ملموسة لتعزيز صحة عقلية أفضل في المنطقة. إن صحة الناس ورفاههم، في صلب كل ذلك، أساسيان لإعادة البناء بشكل أفضل وأقوى نحو مجتمع عالمي قادر على الصمود.

السيد الرئيس

لم يقتصر الأمر، في التصدي للآثار السلبية لهذه الجائحة، على تعريض خطط التنمية الوطنية الجارية للخطر فحسب، بل كذلك تعريض موارد العديد من البلدان للخطر، ولا سيما الدول الصغيرة النامية، ومؤخرا وردت تقارير تفيد بأن آثار الجائحة ستؤخر حتما التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030.

وفي هذا الصدد يجب علينا أن نضمن أن جهودنا للإنعاش تعطي الأولوية لانتعاش اقتصاداتنا عن طريق تكثيف التجارة والاستثمارات حتى يتسنى لسبل العيش والعمالة أن تتعافى بسرعة.

وهذا يعني أنه يجب علينا أن نواصل دعم التجارة والاستثمارات الحرة والمفتوحة وتشجيع المزيد من التعاون التكنولوجي والنقل، فضلا عن تعزيز التعاون الإنمائي العالمي لضمان عدم تخلف أي بلد عن الركب. إن الوقت مناسب لنا كذلك لإدراج مبادرات لحماية البيئة في سعينا إلى تنفيذ خططنا للتعافي من الجائحة. وهذا لأن خطر تغير المناخ يظل قائما خلال الجائحة وأن التوقعات الأخيرة لتقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ليست إيجابية على الإطلاق. وقد قطعنا بالفعل التزامات بموجب اتفاق باريس، وكل ما تبقى هو أن نتمسك بها وننفذها.

وفي "سنة المناخ" المهمة هذه، نرحب برئاسة المملكة المتحدة واستضافة مؤتمر الأطراف السادس والعشرين، ومناشدتهم للعالم العمل معا، وتحقيق النتائج، ورفع سقف الطموحات المناخية حيثما كان ذلك ممكنا. ونتطلع إلى تحقيق نتائج هامة في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في غلاسكو، من شأنها أن تحدد وتيرة واتجاه الجهود العالمية في المستقبل.

وفي منطقتنا، نطلق إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا للاقتصاد الدائري لإغلاق حلقة هدر الموارد المحدودة مع تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف الضغط على البيئة.

السيد الرئيس،

إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، برئاسة بروني دار السلام هذا العام، وموضوعها – نحن نهتم ونستعد ونزدهر – تعتزم الوفاء بالوعد ببناء القدرة على الصمود من خلال الأمل.

ويبين التوافق مع موضوع الجمعية العامة أهمية ضمان وجود أمل لشعوبنا وكوكبنا في المستقبل. كما أن نتائجنا في الرابطة تبرهن على التزامنا بصون السلم والأمن الإقليميين.

ولهذا السبب، في هذا العام، عندما كان الوضع في أحد أفراد أسرة الرابطة يمكن أن يؤثر على استقرار المنطقة، اجتمع قادة الرابطة بسرعة واتفقوا على توافق الآراء المكون من خمس نقاط لضمان العودة السلمية إلى الديمقراطية في تلك الدولة العضو وفقا لإرادة شعبها ومصالحه.

كما يدعو توافق الآراء الخمسي، في جملة أمور، إلى الوقف الفوري للعنف، فضلا عن بدء الحوار بين جميع الأطراف المعنية والسماح بتقديم المساعدة الإنسانية.

وتحقيقا لهذه الغاية، أود، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أن أعرب عن عميق امتناننا لشركائنا الخارجيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، على مساعدتهم، وكذلك على المساهمات السخية التي قدمت في مؤتمر إعلان التبرعات للأغراض الإنسانية في الشهر الماضي. ونرحب بالدعم المستمر من المجتمع الدولي لجهود الرابطة.

السيد الرئيس،

إن قضية فلسطين لا تزال حاضرة في أذهاننا إلى حد كبير لأكثر من سبعة عقود. وحتى الآن، ليس هناك أي قرار ملموس.

وما زلنا نرى الإخلاء القسري وتدمير المنازل وتوسيع المستوطنات غير القانونية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. وهذا لم يحرم الفلسطينيين من حقوقهم الإنسانية الأساسية فحسب، بل حرمهم أيضا من أي فرصة لحقهم في تقرير المصير.

وتقع على عاتق مجلس الأمن الدولي مسؤولية خاصة في الدعوة إلى وقف جميع أعمال العنف، والوفاء بالتزاماته بدعم السلام الدولي والعمل من أجل إحلال سلام شامل ودائم على أساس حل الدولتين. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يظل حازما في التزامه بحماية حل الدولتين من أجل تحقيق دولة فلسطين المستقلة، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد الرئيس،

تقف بروني دار السلام هنا اليوم لتؤكد مجددا دعمنا والتزامنا بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتعزيز الرخاء والتنمية المستدامة، مدعوما بالتقيد بالالتزامات الدولية وسيادة القانون، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

فلنمض قدما في هذا الوضع الطبيعي الجديد، بروح متجددة من التمسك بتعددية الأطراف والأمل المستمر في تحقيق السلام والازدهار والأمن الدوليين لشعوبنا جميعا.

شكراً لكم.

فرنسا (انظر أيضا A/76/PV.16، المرفق السادس)

خطاب السيد جان إيف لودريان، وزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا

أدلي به يوم الإثنين، 27 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة السادسة عشرة للجمعية العامة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

رئيس الجمعية العامة,

الأمين العام،

رؤساء الدول أو الحكومات،

رؤساءَ الوفود،

إن أزمة الوباء، بتذكيرنا بمدى ارتباط مصائرنا – للأفضل وللأسوأ – قد ذكرتنا بقيمة ما وحدنا في هذه المنظمة لأكثر من 75 عاما. إن إرادة التعاون، وأولوية القانون على القوة، والاحترام غير المشـــروط للإنســـان: مبادئ ميثاقنا لم تفقد أي معنى لها. في الواقع، هو العكس تماماً. بل إن أزمات وتحديات اليوم جعلتها أكثر أهمية.

إن أمننا وصحتنا وكوكبنا هي الآن سلع مشتركة، يجب أن نسعى معا للحفاظ عليها. هذه الحتمية ليست مجردة، وليست مثالية. إنه، بعبارات ملموسة للغاية، منظور كل خيار من خياراتنا.

وبنفس القدر من الحسم، هو عقابنا في كل مرة نكون فيها منقسمين، في كل مرة نستسلم، في كل مرة نقف فيها عاجزين.

لأنه في عالم من التواصـــل والترابط، عالم به حالات طوارئ بيئية، عالم يواجه مواقف مقلقة من الوحشية والإغراء المستمر للنزعة الأحادية، كل ما نقوم به معا – وعلى العكس، كل ما نفشل في القيام به – يشملنا جميعا. ويجب أن ندرك ذلك وأن نتعلم منه دروسا. معاً.

وعلى الرغم من أن أسس النظام المتعدد الأطراف ظلت صلبة في مواجهة الهجمات في السنوات الأخيرة، فإن الكثير من المخاطر التي لا يمكن الســيطرة عليها يتراكم. وبالنيابة عن فرنســا، فإن رســالتي الأولى لكم اليوم هي رسالة مسؤولية.

إن مسؤوليتنا المشتركة الأولى هي صون السلم والأمن الدوليين.

وهما في خطر عندما تشـــتد ألعاب القوة، وعندما تعود عقليات التكتل إلى الظهور، وعندما تنهار أطرنا التنظيمية، وعندما تزداد محاولات فرض الأمر الواقع.

ولهذا السبب تدعو فرنسا إلى عقد قمة لمجموعة الدول الخمس لوضع برنامج عمل مشترك.

تمكين مجلس الأمن من ممارسة ولايته بالكامل.

وبدء حوار بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بتحديد الأسلحة وأمننا الجماعي.

ولذلك فإننا نتخذ إجراءات وسنواصل القيام بذلك من أجل السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ مع شـركائنا الراغبين في المنطقة وغيرهم من الأوروبيين إلى جانبنا. وفرنســا، باعتبارها من

دول المحيطين الهندي والهادئ، لها مصالح رئيسية في المنطقة، وكذلك أوروبا التي وضعت للتو استراتيجية في هذا المجال.

وهكذا، فإن السلم والأمن الدوليين يتعرضان للخطر في كل مرة تندلع فيها أزمة أو تصل إلى مستوى جديد. وفي أفغانستان، واجبنا هو تزويد الشعب بالمساعدة الإنسانية الضرورية، ومن مصلحتنا المشتركة أن تكون لدينا متطلبات سياسية وأمنية واضحة فيما يتعلق بالنظام في كابول: يجب قطع جميع الصلات مع المنظمات الإرهابية.

وبعد عشرين عاما من أحداث 11 أيلول/سبتمبر، نعرف ما قد يعنيه ملاذ يعاد بناؤه للإرهابيين بالنسبة لنا.

وفي المشرق العربي والساحل، يجب علينا، لنفس السبب، أن نواصل مكافحة التهديد الإرهابي، والعمل على استعادة الحوار حيث انهار، وإعطاء الناس آفاقا جديدة للمستقبل من خلال العمل من أجل الاستقرار والتنمية.

ومؤخرا، توجه رئيس الجمهورية الفرنسية، إيمانويل ماكرون، إلى بغداد لدعم الجهود الحازمة التي يبذلها العراقيون للتكاتف واستعادة سيادتهم.

وفي منطقة الساحل، نقوم بتكييف هيكلنا العسكري للاحتفاظ بقدراتنا على العمل على المدى الطويل، وتلبية توقعات شركائنا الإقليميين، والبقاء متاحين تماما لشركائنا الدوليين، وشركاء التحالف من أجل الساحل، وأولئك الذين يخدمون في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وهذه الجهود التي تحقق نتائج فعلية، كما يتضح من مقتل أبو وليد الصحراوي مؤخرا، لا يمكن استمرارها بدون الاستقرار السياسي واحترام العملية الديمقراطية. ولا يفوتني على وجه الخصوص الجدول الزمني للانتخابات في مالي، الذي يجب التقيد به بدقة.

وفي ليبيا، هناك الآن طريق موثوق لاستعادة الوحدة والسيادة في البلد، شريطة أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها، وأن يخرج المرتزقة الأجانب، وأن يظل وقف إطلاق النار ساريا، وأن تجرى الانتخابات كما هو مرسوم لها في 24 كانون الأول/ديسمبر.

وتأمل فرنسا أن يتمكن مجلس الأمن وجيران ليبيا وأولئك الذين لهم تأثير على البلد من التعاون لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في استكمال عملية الانتقال الجارية. هذا هو هدف المؤتمر الدولي لدعم العملية السياسية واستعادة السيادة في ليبيا، الذي نستضيفه في باريس في 12 تشرين الثاني/نوفمبر.

وسواء في الشرق الأوسط المنقسم، أو على طول خط التماس في أوكرانيا، أو في ناغورني – كاراباخ أو جنوب القوقاز، حيث لا يزال خطر نشوب النزاع غير مستبعد، يجب أن نمنع التوترات، وأن نتمسك بالقانون الدولي، وأن ندعم بشكل جماعي تنفيذ حلول سياسية ملموسة. وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، يجب أن نكون صريحين تماما. لا يمكن السماح لإيران بأن تعتقد أن الوقت في صالحها، لأنه كلما أصبح برنامجها النووي أكثر خطورة، زاد خطر نشوب أزمة كبرى.

ولا يمكن لمواقف الولايات المتحدة أمس أن تبرر استمرار إيران في انتهاك التزاماتها في خطة العمل الشاملة المشتركة.

وستتخذ فرنسا جميع الإجراءات اللازمة لتشجيع الحوار. ولكن الطريق الوحيد الممكن يبقى التوصل إلى اتفاق يثبت أن إيران ستفي بالتزاماتها مرة أخرى. ولذلك، من الضروري استئناف المفاوضات بسرعة كبيرة.

وتشكل انتهاكات القانون الدولي الإنساني أيضا تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين،

ولا سيما عندما يستهدف العاملون في المجال الإنساني والطبي، حتى وهم يقدمون الإغاثة الطارئة للسكان. ولذلك، يجب أن نجهز أنفسنا بالوسائل اللازمة لمنع هذه الجرائم بشكل أفضل ومعاقبة المذنبين بارتكابها – في سورية واليمن والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا وفي كل مكان آخر.

ومسؤوليتنا – سيداتي وسادتي – هي أيضا بناء استجابات عملية وشاملة للتحديات العالمية الكبرى التي تحدد مستقبلنا المشترك،

بدءا من تحدي كوفيد-19 الذي لم نتغلب عليه بعد.

وعلينا أن نكون واضحين جدا: فصحة البعض تعتمد على صحة الجميع. ولذلك، يجب أن نواصل الجهود التي قدمت بالفعل، من خلال مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، 255 مليون جرعة لقاح إلى 141 بلدا. ولا يمكننا أن نسمح للفجوة بين بلدان الشمال والجنوب في مجال اللقاحات بأن تتسع أكثر من ذلك.

لأن معنى ومصداقية تعددية الأطراف في حد ذاتها على المحك.

ولأننا نعلم أنه إذا لم تكن الحصانة عالمية، فلن تكون هناك حصانة.

وهناك حاجة ملحة إلى التعجيل بتسليم اللقاحات لضمان إعطاء كل لقاح يتم تسليمه على النحو الصحيح وتعزيز قدراتنا الإنتاجية في جميع القارات.

وستواصل فرنسا العمل بالتعاون الوثيق مع شركائها، ولا سيما في أفريقيا.

وسيتحقق التزامنا بتوفير 60 مليون جرعة بحلول نهاية العام.

ونحن فخورون بالمساهمة في تمويل مشروع لنقل التكنولوجيا إلى جنوب أفريقيا، الذي من شأنه أن يساعد أفريقيا على تطوير قدرات إنتاجية مستقلة للقاحات لحمض النووي الريبي.

ويجب أن يسود التضامن الدولي أيضا عندما يتعلق الأمر بالتحدي الآخر لأزمة الجائحة: تحدي الانتعاش الاقتصادي.

وقد تم توفير استجابة لحالة الطوارئ بمبادرة تأجيل الديون التي اتخذناها في مجموعة العشرين ووضع إطار مشترك يمكن استخدامه الآن لتنفيذها.

ولكن يجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك من خلال وضع ميثاق جديد مع أفريقيا دعا إليه الرئيس ماكرون في مؤتمر القمة المعني بتمويل الاقتصادات الأفريقية في أيار/مايو 2021.

ويجب على مجموعة العشرين أن تلتزم بضمان سرعة استكمال تخصيص حقوق السحب الخاصة التي قررناها في صندوق النقد الدولي بإعادة تخصيص جزء منها إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها.

وفرنسا مستعدة لنقل 20 في المائة من مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة إلى الاقتصادات الأفريقية لتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود ودعم الانتقال إلى نموذج للتنمية المستدامة وتحقيق أهدافنا المتعلقة بالمناخ والبيئة.

ويجب أن تكون حالة الطوارئ البيئية في صميم كل خيار من خياراتنا في المستقبل.

ومن دون الاستسلام للقدرية، لأن خبراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ قالوا لنا إنه إذا خفضنا انبعاثاتنا بسرعة، فإننا لا نزال قادرين على الحد من الاحترار بمقدار درجتين مئويتين أو حتى 1,5 درجة مئوية. يجب أن نتصرف على وجه السرعة، ولكن لم يفت الأوان بعد! غير أنه عندما نتصرف يجب ألا يكون ذلك بتدابير غير مكتملة، لأننا – كما ذكر الأمين العام بحزم – نحن الآن على طريق كارثي بسبب عدم كفاية الالتزامات التي تقودنا إلى ارتفاع درجات الحرار عالميا بمقدار 2,7 درجة مئوية والتي سندفع جميعا ثمنها باهظا، دون استثناء.

ولذلك فإن مؤتمر الأطراف السادس والعشرين الذي سيبدأ في 1 تشرين الثاني/نوفمبر سيكون لحظة الحقيقة.

ويجب على كل واحد منا أن يتحمل مسؤوليته وأن يقدم مساهمة تتناسب مع ما هو على المحك. أي حياة البشر والاستقرار الدولي ومستقبل الأجيال القادمة. ويجب أن نلتف حول هدف الحياد المناخي بحلول عام 2050 قبل فوات الأوان. وهنا أيضا، سوف تظهر فرنسا تضامنها من خلال توفير 6 مليارات يورو سنويا وتخصيص أكثر من ثلث تمويلها للتكيف مع تغير المناخ.

ويجب أن تسير هذه المعركة من أجل المناخ جنبا إلى جنب مع الكفاح من أجل التنوع البيولوجي. وفي مرسيليا، في مؤتمر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، الذي عقد في أوائل أيلول/سبتمبر، قطعنا تعهدات قوية يجب علينا تنفيذها الآن، لا سيما المشروع الرمزي للجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل.

ويجب علينا أيضا أن نوظف التمويل المناخي ليعمل من أجل التنوع البيولوجي، حيث إن الصلات بين الموضوعين معترف بها الآن بشكل جيد.

وخلال هذا الوقت من انتعاش الاقتصاد العالمي، يجب أن نضمن أخيرا أن تكون ممارساتنا التجارية متوافقة تماما مع جهودنا التضامنية الدولية وأهدافنا المناخية والبيئية. من خلال توفير وسائل جديدة وفقا لقانون منظمة التجارة العالمية، مثل الآلية لفرض ضرائب كربون حدودية التي نرغب في إنشائها في أوروبا لمكافحة تسرب الكربون، بنفس الطريقة التي نرغب بها في مكافحة إزالة الغابات المستوردة وانتهاكات الحقوق الاجتماعية عبر سلاسل القيمة لدينا. وبالعمل، في الوقت نفسه، على "تخضير" ملموس للإطار التجاري المتعدد الأطراف في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية هذا العام، بدءا باتفاق طموح لتنظيم إعانات مصائد الأسماك. إن مستقبل محيطاتنا يعتمد عليه.

وتقع على عاتقنا أيضا مسؤولية فيما يتعلق بمبادئ تعددية الأطراف ذاتها، التي نحن الأوصياء عليها.

المسؤولية، أولا وقبل كل شيء، عن الحفاظ على قدرتنا على التصرف باسم هذه المبادئ وتعزيز نظام متعدد الأطراف حقا.

وفي هذا الصدد، أود، أيها الأمين العام، أن أشيد بعملكم وجهودكم لضخ زخم جديد في منظومة الأمم المتحدة. سنعمل بجانبك طوال فترة ولايتكم الثانية.

وفي الوقت الذي ندعم فيه مؤسساتنا الجماعية، بما في ذلك جهودها الإصلاحية، يجب علينا أيضا أن نواصل تطوير مشاريع تعددية الأطراف.

مشـــروع التحالف من أجل تعددية الأطراف، الذي أطلقناه قبل عامين مع زميلي الألماني، والذي استطاع أن يؤدي دوره الكامل منذ بداية الجائحة.

ومشروع التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع، الذي يقوم بعمل رائع في العراق وسورية ومالي وأفغانستان، بالتعاون مع اليونسكو.

وتقع على عاتقنا مسؤولية الدفاع عن هذه المبادئ حيثما يتضعضع العمل بها.

في أفغانستان، حيث لا يمكن محو الإنجازات التي تحققت في السنوات العشرين الماضية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالحصول على التعليم وحقوق النساء والفتيات.

وفي كل مكان حيث ينتهك النطاق العالمي لحقوق الإنسان؛

لأن حقوق الإنسان العالمية هي أول تجسيد سياسي وقانوني لوحدة البشرية، وبدونها لن يكون لهذه المنظمة، منظمتنا، أي أســاس. وهذا التزام – أود أن أذكر – بأن الدول الأعضـــاء في الأمم المتحدة وافقت بحرية على توقيعه واحترامه. وتقع على عاتقنا مسـؤولية إبقاء هذه المبادئ التي توحدنا حية اليوم، من خلال التمسك بها حتى العالم الرقمي وفي نطاقه.

وقد شـهدنا تزايدا في السـلوكيات غير المسـؤولة، دون أن نتدبر، للأسـف، توفير اسـتجابة معيارية دولية لتنظيمها وضمان احترام حقوق الجميع وحرياتهم.

وســيســـاعد على تحقيق ذلك فرض ضـــريبة عالمية حدها الأدنى 15 في المائة على الشـــركات المتعددة الجنسيات.

لذلك ندعو جميع الدول إلى دعم هذا التدبير الحيوي.

وتعتزم فرنسا وشركاؤها الأوروبيون اعتماد تشريعات فعلية بشأن الأسواق الرقمية. ونشجع شركاءنا الدوليين على اتباع هذا الطريق وندعوهم إلى العمل معنا لإنشـــاء نظام عام رقمي جديد في أعقاب نداء باريس ودعوة كراسـتشـيرش إلى العمل التي مكنتنا من اتخاذ إجراءات حاسـمة لإزالة المحتوى الإرهابي من الإنترنت منذ عام 2019، إلى جانب المسـؤولية الجماعية في ميدان حفظ السـلام والأمن الدوليين وتقاسـم المسؤولية في التصدي للتحديات الرئيسية اليوم فضلا عن مسؤوليتنا جميعا عن الذي يوحد صفوفنا. وبالنسبة لفرنسا فإن هذه هي نقطة التحول التاريخية التي نشهد الدعوات إليها.

ويجب علينا جميعا أن نرقى إلى مسـتوى التحدي. وإذ يسـتعد بلدنا لتولي رئاسـة مجلس الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 2022، نؤكد لكم سيداتي سادتي عزمنا على تقاسم دورنا كاملا في هذه المسـؤولية ذات الأضـلاع الثلاثة، أي إشـراكنا في جميع المهام الأمنية والتضـامنية، فضـلا عن الكفاح من أجل المساواة،

لنعيد بناء عالمنا المشترك معكم.

وشكرا لكم.